

المحاضرة الرابعة: وظائف وأهمية سوق الأوراق المالية بالنسبة إلى الاقتصاد الكلي والجزئي

ما قامت سوق الأوراق المالية إلا حينما اقتضت الضرورة لقيامها، ولتقوم بوظائف معينة ما كان من المتصور القيام بها في غيابها. ولذلك فإن قيامها كان لازمة من لوازم النمو الاقتصادي ولحداث التنمية. ولسوق الأوراق المالية أهمية كبيرة سواء بالنسبة للأفراد أو الشركات، كما أنها تلعب دور بارز في تشابك قطاعات الاقتصاد داخل الدولة الواحدة، ومع الخارج من خلال ربط القطاعات ذات الفائض المالي بالقطاعات ذات العجز المالي. تؤدي سوق الأوراق المالية وظائف تخدم الاقتصاد الكلي والجزئي من تنمية واستثمار وتسييل للأوراق المالية تتمثل أهمها فيما يلي:

1. دور سوق الأوراق المالية بالنسبة إلى الاقتصاد الكلي

تؤدي سوق الأوراق المالية بالنسبة للاقتصاد الكلي عدة وظائف، يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- المساهمة في تمويل خطط التنمية، حيث تحتاج عمليات التنمية إلى رؤوس أموال كبيرة قد لا تتوفر لدى الدولة، وفي هذه الحالة بدلا من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، الذي غالبا ما يترتب عليه أعباء كثيرة تنقل كاهل الدولة بالديون، وما يترتب عليها من آثار، تقوم بتمويل مشاريعها التنموية بإصدار أوراق مالية في هذه الأسواق المالية، والتي بواسطتها تقوم بإشراك القطاع الخاص في تمويل هذه المشاريع⁽¹⁷⁾.

- الحكم على كفاءة السياسات النقدية والمالية لدولة⁽¹⁸⁾، وتمهيد الطريق أمام السلطات الحكومية المختصة لمزج بين السياستين المالية والنقدية، ليكملا بعضهما البعض بهدف التأثير في حجم الطلب الكلي، وبلوغ الهدف المنشود الذي تحدده الظروف الاقتصادية المتغيرة.

- إتاحة الفرصة للاستثمارات قصيرة الأجل، حيث أن المؤسسات المالية من شركات وبنوك وغيرها، تقوم عادة بتوظيف الأموال في مشاريع استثمارية لآجال طويلة أو متوسطة. ولكن

(17) - رسمية أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، دار المعزز للنشر، الأردن: عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص 12.

(18) - شعبان محمد إسلام البروراي، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي: دراسة تحليلية نقدية، مرجع سبق ذكره: ص 46.

هذا التوظيف لا يستغرق كل أموال المؤسسة بصورة مستمرة، فتبقى عندها فوائض مالية، ومن غير المعقول الاحتفاظ بها على هيئة نقدية صرفة، فتقوم باستثمارها عن طريق سوق الأوراق المالية، على هيئة أدوات مالية قابلة للتداول والتحويل إلى سيولة في أي وقت.

- التقليل من مخاطر التضخم والانكماش المالي، حيث تعتبر سوق الأوراق المالية مجال مهم، تعمل من خلاله الدولة على تحقيق الاستقرار النقدي عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية، لتغيير كمية النقود لمعالجة التضخم والانكماش.

- إمكانية تقييم الشركات والمشروعات الاستثمارية بكفاءة، حيث تعتبر سوق الأوراق المالية أداة هامة لتقييم الشركات والمشروعات الاستثمارية المختلفة، إذ تساهم في زيادة وعي المستثمرين وتبصيرهم بواقع هذه الشركات والمشروعات ومساعدتهم على الحكم عليها إما بالنجاح أو بالفشل⁽¹⁹⁾، وبالتالي فهي تمثل حلقة وصل بين معظم الفعاليات الاقتصادية مثل البنوك، المشروعات، المدخرين الخ. الأمر الذي يؤهلها لان تعطي مؤشرا عاما لاتجاهات الأسعار ومعدلات الادخار والاستثمار وهي مؤشرات كلية تعكس جزءا مهما من واقع الاقتصاد الوطني، ومؤشرا لحالته مستقبلا.

2. دور سوق الأوراق المالية بالنسبة إلى الاقتصاد الجزئي

تؤدي سوق الأوراق المالية عدة وظائف بالنسبة إلى الاقتصاد الجزئي، يمكن إجمالها فيما يلي:

- توفير مجموعة من الأدوات المالية التي تهيئ للمستثمر فرصا أوسع للاختيار في شتى مجالات الاستثمار، وتيسير تداول الأوراق المالية لتنشيط عمليتي الاستثمار والسيولة. حيث أن سوق الأوراق المالية توفر للمدخر مكانا لاستثمار مدخراته، ومكانا أيضا لتسييلها عند الحاجة. كما أنها توسع وتنوع دائرة الاستثمارات، وهذا يقلل من مخاطر الاستثمار في مكان واحد.

(19) - حسن حمدي، دليلك إلى البورصة والأسهم وأسواق المال، مرجع سبق ذكره: ص 19.

- بيع الحقوق وشرائها عن طريق سوق الأوراق المالية، حيث يستطيع المستثمر الانسحاب من الشركة وذلك بقيام البورصة بوظيفة بيع الحقوق وشرائها، دون المساس بأصل الثروة المتمثلة في أصول المشروع من أراضي ومباني وآلات ومعدات... الخ⁽²⁰⁾.

- التخصيص الكفاء لرأس المال، حيث أن في سوق الأوراق المالية تتحدد أسعار الأوراق المالية من خلال العرض والطلب عليها وذلك من خلال المفاوضات أو المزايدة. وهي طريقة تعكس بصورة دقيقة رأي المتعاملين في السعر المناسب للورقة المالية، وفقا للظروف السائدة في السوق، وبناء على ما تقوم الشركات والجهات الاقتصادية المختصة بنشره من بيانات تتعلق بأداء الشركات وأرباحها ومراكزها المالية. فسوق الأوراق المالية توفر قنوات سليمة للاستثمار، وذلك بتوجيه المستثمرين نحو المشروعات التي في صالحهم وترشيد الإنفاق الاستثماري، وتحذيرهم من مخاطر الاستثمار في المجالات الأخرى.

- في ظل انفصال الملكية عن الإدارة وكبير حجم الشركات واتساع الأسواق، يصعب متابعة أنشطة هذه الشركات من قبل المساهمين، دون أن يكون هناك سوق مالية تعكس الحالة الاقتصادية لهذه الشركات.

- تعتبر سوق الأوراق المالية بمثابة مرآة تعكس المركز المالي للشركة المصدرة للورقة المالية، وهي المؤشر الذي يعتمد عليه كل من يريد أن يقيم الشركة المصدرة للورقة، فعندما ترتفع القيمة السوقية للورقة المالية، فإن ذلك يعني أن الشركة في وضع أفضل والعكس، وبذلك تتحقق رقابة غير مباشرة على الأنشطة الاقتصادية.⁽²¹⁾

- التأمين ضد خطر تقلبات الأسعار⁽²²⁾، يستفيد من سوق الأوراق المالية التاجر والصانع والزارع، حيث يتمكن كل منهم من التأمين على مركزه ضد تقلبات الأسعار، بفضل عمليات التحوط والتغطية.

(20) - سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره: ص 33.

(21) - محمد الصيرفي، البورصات، دار الفكر الجامعي، مصر: الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص 89.

(22) - شعبان محمد إسلام البروراي، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي: دراسة تحليلية نقدية، مرجع سبق ذكره: ص 48.

- إيجاد مجال للمضاربة، فالمضاربة بلغة الاقتصاد هي العمليات التي يقوم بها بعض الأشخاص بناء على معلومات فنية وتقديرات معقولة للانفتاح من فروق الأسعار في الزمان والمكان. وهي لازمة لاستمرار العمل في سوق الأوراق المالية. ولكن تخرج عن وظيفتها وتخذ شكل المقامرة بفعل المصالح الفردية وبوسائل غير مشروعة فتؤدي إلى الإخلال بموازن الأسعار⁽²³⁾.

- تستمد سوق الأوراق المالية أهميتها على مستوى الشركات، من كونها تلعب دورين مميزين، أحدهما مباشر والآخر غير مباشر⁽²⁴⁾. ويعزى الدور المباشر إلى حقيقة أن المستثمرين عندما يشترون أسهم الشركة فإنهم يشترون عوائد مستقبلية، وبناء عليه فإن الشركة التي تتاح لها فرص استثمارية واعدة يعلم بها المتعاملون في السوق هي التي ستتاح لها فرص مواتية لإصدار المزيد من الأسهم، بل وبيعها بأسعار مرتفعة تحقق حصيلة وفيرة للإصدار، وهذا يعني انخفاض تكلفة الأموال أي انخفاض تكلفة الاستثمار. أما الدور غير المباشر، يتمثل في أن إقبال المستثمرين على التعامل في أسهم شركة ما، يعد بمثابة شهادة أمان للمقرضين الذين لن يترددوا في تزويد هذه الشركة بما تحتاجه من أموال إضافية، وبسعر فائدة معقول وبشروط ميسرة.

- قبول الدائنين للأسهم كضمان لقروضهم، لأن الراهن لا يقبل رهنا لا يمكن تحويله إلى أصل سائل سريعا وبدون خسارة في قيمته، ويتم ذلك بعد معرفة الأمور التالية: مكانة المركز المالي للشركة، كمية الأرباح السنوية الموزعة على السهم الواحد، سرعة تداول أسهم الشركة واستقرار أسعارها في السوق.

(23) - سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره: ص 34.

(24) - حسين عبد المطلب الأسرج، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر، مرجع سبق ذكره: ص 42.